لاسيما وأنها شديدة التأثير على حياة المدنيين

العتيبي: ندين بشدة الغارات الجوية الأخيرة في سوريا

منصور العتيبي يلقي كلمته

دان مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة السفير منصور العتيبي بشدة الغارات الجوية الاخيرة التي استهدفت المدنيين والبنية التحتية المدنية عمدا في سوريا لاسيما وانها شديدة التاثير على حياة المدنيين والاستجابة الانسانية في شمال غرب البلاد.

جاء ذلك في الكلمة القاها السفير العتيبي نيابة عن حاملي القلم للملف الانساني السوري "الكويت وبلجيكا والمانيا" في جلسة مجلس الامن حول الوضع الانساني في سوريا مساء امس الثلاثاء.

واكد العتيبي انه يجب على جميع الاطراف اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وكذلك العاملين في المجال الانساني الذين تم استهدافهم مباشرة في الهجمات الاخيرة وفقا للالتزامات بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان.

ودعا اطراف النزاع الى الاحترام قرارات مجلس الامن المتعلقة بالهياكل المدنية على وجه الخصوص القراران (2286) و (2427) بشان حماية المستشفيات والمدارس.

وقال "لقد سمعنا مرة اخرى من الامم المتحدة عن اهوال ما يواجهه المدنيون في شمال غرب سوريا وهي المنطقة التي واجهت الحملة العسكرية المستمرة للاشهر الثلاثة الماضية فبحسب الامم المتحدة قتل مئات الاشخاص نتيجة الغارات الجوية الاخيرة".

واشار الى ان التقارير تفيد ايضا بان عددا اكبر من الاطفال قد قتلوا في الاسابيع الاربعة الاخيرة في (ادلب) بينما استهدفت الغارات الجوية المستشفيات والمدارس والاسواق بشكل متعمد لافتا الى ان العديد من هذه البنى التحتية المدنية كانت احداثياتها معروفة.

واكد العتيبي ان هذه الهجمات غير المنضبطة على البنية التحتية المدنية غير مقبولة ويجب ان تتوقف فورا مشيرا الى ان الهجمات الاخيرة على المرافق الصحية والاسواق في (معرة النعمان) اسفرت عن مقتل العديد من المدنيين وتنذر بالخطر.

وجدد التذكير لجميع الاطراف بان جهود مكافحة الارهاب لا يمكن ان تعفيهم من التزاماتهم بموجب القانون الانساني الدولي بما في ذلك حماية المدنيين ومبادئ التمييز والاحتياطات والتناسب داعيا للتنفيذ المستمر لوقف اطلاق النار ووقف الاعمال القتالية على مستوى البلاد وفقا لقرار مجلس الامن (2401).

وشدد العتيبي على انه لا يوجد حل عسكري للصراع في سوريا مبينا ان مجلس الامن يتحمل مسؤولية تجاه الشعب السوري وخاصة اولائك الذين يعيشون في (ادلب) وحولها.

واعرب عن اسفه لعدم تمكن المجلس من الاتحاد حول مبادرات لاقرار عدة مشاريع ببيانات حول هذا التصعيد العسكري واثره الانساني خلال الاشهر الثلاثة الماضية على الرغم من الاجتماعات التي تمت الدعوة لها قائلا "بالرغم من ذلك لن نياس ولن نتعب".

واوضح ان عدد النازحين في شمال غرب سوريا تضاعف ثلاث مرات تقريبا مع هذا التصعيد الاخير الى اكثر من 440 الف نازح مؤكدا انه لايمكن لهذا المجلس الاستمرار في الوقوف ومشاهدة (ادلب) تتعرض لاسوأ كارثة انسانية في القرن ال21.

واشار الى ان الوضع في مخيم الركبان يائس حيث يجب ان تكون الامم المتحدة وشركاؤها قادرين على تقديم المساعدة لأولئك الذين بقوا في المخيم في حين يجب ان يكون السكان قادرين على اتخاذ قرار مستنير بشأن مغادرة المخيم بطريقة طوعية وآمنة وكريمة.

واضاف انه يجب ان تتوفر لاولئك الذين على أستعداد لمغادرة المخيم معايير الحماية الرئيسية في مكانها حيث لايزال الوضع يمثل قلقا عميقا بالنسبة لـ70 الف شخص في مخيم الهول الذي تشكل النساء والاطفال اكثر من 90 في المئة من سكانه.

وقال العتيبي "لقد شهدت سوريا وشعبها بعض اخطر الجرائم المحددة بموجب القانون الدولي وتردد دعوة الامين العام ان مرتكبي الانتهاكات الجسيمة يجب ان يحاسبوا وفق القانون الدولي الانساني فلاسلام دائم في سوريا بدون عدالة ومساءلة".

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين قال العتيبي ان "موقفنا لم يتغير اذ يجب ان تكون جميع عمليات العودة آمنة وطوعية وكريمة" مشيرا الى انه "ما زال عشرات الآلاف من السوريين محتجزين او مفقودين او في عداد المفقودين".

وبين ان المجلس اتخذ الشهر الماضي القرار (2474) وهو الاول المعني بالاشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة والذي يشكل صلة خاصة بالوضع في سوريا اليوم حيث تستحق عائلات المحتجزين او المفقودين معرفة مصير احبائهم داعيا الى احراز تقدم ملموس في هذه القضية.

وفيما يتعلق بوصول المساعدات الانسانية اكد العتيبي انه يجب تاميتها في الوقت المناسب ودون عوائق وبشكل مستدام مذكرا جميع الاطراف بقرار مجلس الامن (2449) بشان وصول المساعدات الانسانية والمساعدة عبر الحدود الذي دعا جميع الاطراف الى ضمان ميدني ومستدام وتحسين المساعدات الانسانية لسوريا.

واوضح انه حان الوقت لجميع اطراف النزاع للوفاء بهذا الالتزام وبذل المزيد من الجهد لضمان جودة الوصول المستمر لجميع المحتاجين في جميع انحاء سوريا مجددا الدعم الكامل للمبعوث الخاص الى سوريا في التوصل الى حل سياسي شامل وموثوق في سوريا على اساس القرار (2254) وبيان جنيف 2012.

خلال لقائه مدير مستشفى العدان ورئيس أمانة الأحمدي الصحية

فواز الخالد: توفير أقصى درجات الرعاية الصحية للمواطن والمقيم أولوية

فواز الخالد مستقبلا البارون والقطان

جدد محافظ الاحمدي الشيخ فواز الخالد تاكيده على اهمية الصحة كركيزة تنموية واسلوب حياة ، مثمنا في هذا الصدد الاهتمام الذي توليه دولة الكويت قيادة وحكومة بالشان الصحي والنهوض به في مختلف المجالات والخطوات الوثابة التي تقطعها وزارة الصحة في هذا الاتجاه، مشددا على ان تحقيق اقصى درجات الرعاية للمواطنين والمقيمين وفق اعلى المعايير الدولية يمثل احد اهم الأولويات.

جاء ذلك خلال لقائه مدير مستشفى العدان الدكتور عمار البارون ورئيس امانة منطقة الأحمدي الصحية الدكتور جليل القطان ، حيث نوه المحافظ في هذا الصدد الى الدور الحيوي الذي يؤديه القطاع الصحي في محافظة الاحمدي ممثلا في مستشفى العدان والمراكز الصحية المتخصصة والعامة على امتداد مناطق المحافظة القديمة منها وفي المدن الجديدة ،معربا عن التطلع الى المزيد من التعزيز للقطاع الصحي والقائمين عليه وتهيئة بيئة العمل المناسبة لمنتسبي هذا القطاع على النحو الذي يمكنهم من ممارسة دورهم وتقديم افضل مستويات الخدمة.

وتطرق اللقاء الى بحث التعاون المشترك بين محافظة الاحمدي ومستشفى العدان ومنطقة الاحمدي الصحية ودعم طلباتها لدى مختلف وزارات ومؤسسات الدولة ذات الصلة، لتعزيز الخدمات الحيوية المقدمة لأهالي المحافظة على النحو الامثل رغم الكثافة السكانية العالية والمساحة الكبيرة لمناطق المحافظة المختلفة.

ناشدت المجتمع الطبي والدولة العمل يداً بيد لتقديم المزيد من الدعم لهن

الراشد : «جراحات الكويت» أنشئت بغرض دعم المرأة لتحقيق أهدافها في هذا المجال

الطبيبات الجراحات في لقطة جماعية

أكدت اختصاصي أول جراحة عامة وجراحة السمنة والمناظير وعناية مركزة بالمستشفى الأميري ، ورئيسة لجنة الجراحات في جمعية الجراحين الكويتية الدكتورة أسماء الراشد أن لجنة جراحات الكويت ، والتي تنبثق من جمعية الجراحين الكويتية ، أنشئت بغرض دعم المرأة لتحقيق أهدافها الشخصية والمهنية في مجال الجراحة ، وتسليط الضوء على دورها محليا وإقليميا ودوليا .

وقالت الراشد إن اللجنة بدأت انشطتها كمجموعة في إبريل 2018، وتبعها تشكيل لجنة جراحات الكويت في ديسمبر 2018، وتتكون اللجنة من مجلس إدارة برئاسة د. أسماء الراشد و نائبتها د. هدى المتفوحي، د. منيرة بن نخي كأمينة سر اللجنة و د. إلهام الحمدان كأمينة الصندوق وأعضاء لمجلس الإدارة.

وأضافت أن أهداف اللجنة الرئيسية تتمثل في :

-تعزيز مساهمة الجراحات في المجتمع الجراحي محليا وإقليميا وعالميا.

- تحفيز وتعزيز صحة المرأة.

- تحفيز وتعزيز التنمية البشرية .

- نشر الوعي في المجتمع عن طريق القيادة بالخدمة، مشيرة إلى أن للجنة قيما جوهرية تتمثل في النزاهة، والشفافية، والمصداقية، بالإضافة إلى التنوع والاحتواء .

ونوهت الراشد إلى أن أعداد النساء في تخصصات الجراحة المختلفة عالميا و محليا في الكويت ودول الخليج العربي في ازدياد نتيجة زيادة الوعي في أهمية دور ووجود المرأة في هذا التخصص الطبي ، مؤكدة أن المرأة وجدت في تخصص الطب والجراحة منذ التاريخ القديم في جميع الحضارات القديمة ، وفي الكويت والسعودية تواجدت المرأة في المجال الجراحية منذ منتصف الثمانينات ، تلتها بعد ذلك جميع دول الخليج ، وان عدد الطبيبات العاملات والمتدربات في التخصص الجراحية يقدر بأكثر من ١١٠٠ طبيبة في دول الخليج مجتمعة، لافتة إلى أن الجراحات في الكويت ومثيلاتهن في الخليج يساهمن مساهمة فعالة في نهضة وبناء القطاع الصحي الحكومي والخاص ، وعلى الرغم من أن مهنة الجراحة مهنة شاقة إلا أن العديد من الجراحات في الكويت ودول الخليج حققن العديد من الإنجازات المتميزة ونلن العديد من الرتب الأكاديمية والقيادية والنقابية وحزن على جوائز وأوسمة شرف ملكية.

وتابعت الراشد أن اللجنة تسعى لتعزيز ودعم هذه الإنجازات وتشجيع الطالبات في كليات الطب والطبيبات الجديدات في الانضمام إلى مجال الجراحة كما تسعى لتمكين وتعزيز الجراحات في المجال العلمي والأكاديمي والإكلينيكي والاجتماعي في جميع مراحلهن.

وذكرت الراشد أن اللجنة حققت العديد من الإنجازات منذ انطلاقتها في ديسمبر 2018 على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ، فعلى الصعيد المحلي عززت تواجد الجراحات في المؤتمرات ،و تشجيع وتكريم المشاركات والفائزات في الأنشطة الأكاديمية والأبحاث العلمية ، وكذلك نشر الإنجازات العلمية للجراحات.

أما إقليميا فعززت اللجنة بناء العلاقات والتواصل مع الجراحات القياديات في جميع دول الخليج العربي لدعم رؤية تمكين المرأة في المجال الجراحي وتبادل الدعم والخبرات في كل المجالات ، وعالميا عملت اللجنة على بناء علاقتها مع جمعية النساء الجراحات (Association of Women Surgeons) وهي أكبر جمعية جراحات في العالم وكذلك جمعية الجراحين الأمريكية والبريطانية.

وقالت الراشد إن اللجنة كذلك تعمل على تحفيز وتعزيز صحة المرأة من خلال الأنشطة المجتمعية والترفيهية ، وتحفيز وتعزيز التنمية البشرية من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات والورش التدريبية للجراحات ،معلنة أن المؤتمر الأول للجراحات سيقام في نوفمبر ٢٠١٩ ويحتوي على ورش عمل وحلقات نقاشية ومحاضرات.

وناشدت الراشد المجتمع الطبي والجراحي والدولة بالعمل يدا بيد لتقديم المزيد من الدعم والتعاون لتسليط الضوء على العقبات التي تواجه المرأة بشكل عام والمرأة في تخصص الجراحة بشكل خاص ، مثمنة دور الدولة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد ، والذي تبنى دعم المرأة في المجتمع في رؤيته لكويت جديدة ٢٠٣٠ تواكبا مع أهداف الأمم المتحدة المتفق عليه.

خلال كلمته في ملتقى «الإعلام الجديد والعصر الرقمي» بصلاله

الخميس: الرقمنة تفرض على الحكومات مراجعة التشريعات للحفاظ على الهوية الحضارية للشعوب

الخميس يلقي كلمته

اكد الامين العام للملتقى الاعلامي العربي ماضي الخميس ان وسائل الاتصال م تتزايد اهميتها باستمرار نتيجة للتطور السريع والمذهل الذي تشهده تقنيات الاتصال يوما بعد يوم، مشيرا ان المحتوى اصبح بمختلف انواعه مهارات وفنون يتم خلالها استدراج المتلقي للتاثير به في اي اتجاه يحدده صانع ذلك للحتوى.

وقال الخميس خلال كلمته في افتتاح فعاليات ملتقى الإعلام الجديد والعصر الرقمي في نسخته الثانية ضمن فعاليات مهرجان صلالة السياحي 2019م تحت عنوان الممارسات الإعلامية.. التزامات وطنية، بحضور معالي محمد بن سلطان البوسعيدي وزير الدولة ومحافظ ظفار، وحاتم الطائي عضو مجلس الدولة ورئيس تحرير جريدة الرؤية، وبمشاركة عدد من المسؤولين والأكاديميين والمختصين في مجال الإعلام الرقمي: « أن الإعلام بات اليوم صناعة كبيرة وثقيلة ومتطورة، مشيرا لا بد ونحن نجتمع كإعلاميين مهنيين ومتخصصين اليوم في مثل هذا اللقاء الفريد أن نخرج بنتيجة حقيقية وملموسة، وأن تصل بنا الحوارات واللقاءات إلى ما يعزز مسيرة الإعلام العربي وخدمة قضاياه، حسابات من حق المجتمع أن نقدم له ما يليق به من إطروحات إعلامية مختلفة تحميه ولا تفككه تبنيه ولا تهدمه، ونجعل الإعلام يلعب دوره الرئيسي في التنوير والتنمية».

واضاف الخميس لقد احدثت وسائل الإعلام والاتصال الإلكترونية الحديثة تغيرات جوهرية في بقية العلاقات الاجتماعية في المجتمعات: مشيرا غدت هذه الوسائل تشكل عصب الحياة، واضحت تتحكم بمجريات الأمور والشؤون الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، إلى الحد الذي ذهب معه العديد من الباحثين الاعلاميين في اعتبار هذه الوسائل هي التي نقلت المجتمعات إلى مرحلة ما بعد الحداثة، مشيرا ان التكنولوجيا الحديثة تعكس واقع التطور الحاصل في مجال الإعلام والمعلوماتية، ومدى ما ينطوي عليه ذلك التطور من تحديات لشعوبنا العربية عامة وما يقتضيه ذلك من وضع الخطط والإستراتيجيات التي تكفل مواجهة هذه التحديات، مؤكدا أن معظم الدول العربية عامة، والخليجية على وجه الخصوص لم تكن بعيدة عن هذه التطورات الحاصلة في مجال المعلومات والمعلوماتية، وأن هذا التطور ينبغي ان يواكبة تطور مماثل فيما يتعلق بوضع استراتيجيات تكفل تحقيق الإستفادة التامة من التقنيات الحديثة في إطار المحافظة على الهوية الحضارية لعالمنا العربي والإسلامي.

وعرض الخميس خلال كلمته بالملتقى عدد من التوصيات اهمها:

1 – أن التحديات التي يفرضها التطور الحاصل في الإعلام والمعلوماتية حري بنا التعامل معها ومواجهتها بالخطط والإستراتيجيات المناسبة، إذ أن تجنب التعامل مع هذه التقنيات أصبح امرا غير ممكن باعتبارنا جزء من العالم .. وجزء من تغيراته وتحولاته .. فإن لم نكن فيها نملك زمام المعرفة فيها .. كانت وبالا كبيرا علينا في المستقبل.

2 – أن الخطط والإستراتيجيات المناسبة للتعامل مع تقنيات المعلومات الحديثة تتطلب عمل جاد ومتواصل على المستويات التشريعية والتنظيمية والاعلامية .. واصبح من الضروري على الحكومات والجهات المعنية مراجعة تلك التشريعات والقوانين بما يتلائم مع مقتضيات العصر واحتياجاته.

3 – فيما يتعلق بوضع الإطار التشريعي، نوصى بالقيام بدراسات شاملة لطبيعة التطور الحاصل في مجال الإعلام والمعلوماتية، والتعرف على الإيجابيات والسلبيات المتعلقة باستخدام هذه الأجهزة الحديثة تمهيدا لوضع التشريعات اللازمة لتنظيم هذا الإستخدام بما يضمن الحفاظ على الهوية الحضارية للشعوب والاستفادة التامة من هذه التقنيات من غير تضحية بالفوائد التي تعود من استخدامها.

4 – ضرورة الإهتمام بالجانب التعليمي ،خاصة في مجالات الإعلام وإختصاصاته المختلفة ، ومن الضروري إيجاد آلية مهمة لتفعيل التدريب المهني والتاهيل لطلبة الجامعات في اختصاصات الإعلام والإتصال.

5 – من المهم جدا ان تعي الحكومات ان الإعلام في وطنها هو خط الدفاع الأول عنها ، ومن الضروري ان تقدم اهتماما في الإعلام الخاص الذي يعتبر ذراع مساند للإعلام الحكومي ، وأن تعمل على معالجة العقبات والأزمات والمشاكل التي يتعرض لها هذا الإعلام الخاص الوطني ، لأنه السبيل الوحيد لمواجهة كل تلك التغيرات السريعة في صناعة الإعلام.

6 – من اهم الأمور التي يجب أن نقف عندها .. تدعيم العنصر الوطني في الإعلام .. ولابد للدولة أن تهتم في تنمية قدرات ومهارات ابنائها من العاملين في المؤسسات الإعلامية ، ومنحهم الفرصة لإثبات الكفاءة في قيادة المؤسسات الإعلامية وممارسة دورهم في هذا المجال.

أما بالنسبة للجانب التنظيمي فإنه من الملائم والضروري اتخاذ الخطوات التالية :

- تشجيع القطاع الخاص، المحلي والعربي، على الإستثمار في مجال الإعلام والمعلوماتية وفق استراتيجيات عامة تضعها جهات الإختصاص.
- إنشاء مراكز متخصصة لتدريب الشباب على كيفية التعامل مع تقنيات المعلومات الحديثة.
- عمل رؤية وطنية لمستقبل الإعلام في السنوات المقبلة تتضمن دور المؤسسات الإعلامية العامة والخاصة ، ومكان العنصر الوطني في تحقيق هذه الرؤيا.

ونوه الخميس بضرورة تحقيق (حرية الاتصال) التي تنص عليها المبادئ المثبتة في إعلانات حقوق الإنسان أو في الدساتير والقوانين المنظمة للمجتمع، والوصول الى الطرق الأنسب والأفضل لتحقيق هذه الحرية، مؤكدا إن العبرة ليست باختيار الأيديولوجية الأفضل أو القوانين المكتوبة، بل العبرة بالممارسة الفعلية على أرض الواقع لتحقيق حرية الاتصال، لأنه مهما كانت الصيغ المكتوبة مثالية فلن تكون لها قيمة إذا لم يتمتع المواطنون بحرية حقيقية في الإعلام والتواصل بشكل ملموس، مشيرا ان الغاية هي الابتعاد عن كل شيء يؤدي إلى غياب الممارسة الحرة الحقيقية للإعلام، مؤكدا أنه من المحتم ان تكون الأنظمة التي تحكم ممارسة حق الإعلام – من طرف الدولة أو المواطنين – تنعكس على القوانين التي تنظم وسائل الإعلام ومن الواجب أن تساير القوانين غاية المصلحة العامة إلى جانب الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

واشار الخميس في نهاية بان التحكم في العقول وضبط آلية الإقناع هو ما يتنافس عليه العالم اليوم، سواء في ترويج سلعة بسيطة أو فكرة أيديولجية كبرى، وسواء في تاكيد وضع قائم أو الدعوة إلى تغييره، مؤكدا ان المؤسسات الإعلامية الغربية – اليوم – تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات والأخبار والرسائل الإعلامية المتبادلة – في العالم – وكذلك في الأقطار العربية.. حيث تحول من تدفق إعلامي مجرد إلى صراع سياسي محتم، مضيفا لا يجوز أن يفهم هذا اننا نحمل الآخرين مشكلة قصور الإعلام العربي لأننا نحن المسئولون عن ذلك في المقام الأول، ولا يعني أيضا اننا يجب الا نستورد أحدث ما انتجته التقنية الغربية في مجال الاتصال، كما لا يعني أيضا أن نقفل الباب على انفسنا، إلا أن المطلوب هو اننا كمشاركين في حضارة العصر وجب علينا أن نأخذ منها ما يتواءم مع ظروفنا المجتمعية والسياسية والثقافية وقدرتنا الإنسانية، داعيا الحكومات أن تتخلص من فكرة الريبة من عمل الإعلام والإعلاميين والتحفز ضدهم بالقوانين والتشريعات العقابية الرادعة، وأن يتخلص الإعلاميون في ذات الأمر من عقدة الحرية التي من أجلها قد يتخطى البعض كل حواجز الإنسانية وحقوق الآخرين والإضرار بمصالح الوطن وأمنه واستقراره، وأن تصل جميعا إلى صيغة مناسبة وحقيقية وواقعية .. للتعايش الإعلامي بين قواعد الدولة .. ومتطلبات المهنة .